

## قرارات

### وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٤٨٣١ لسنة ٢٠١٥

بتخويل نائب المحافظ ورئيس جهاز المتابعة الميدانية  
ورؤساء الأحياء بمحافظة الجيزة صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية ؛  
وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون البناء ؛  
وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن إشغال الطرق ؛  
وعلى كتاب السيد الدكتور محافظ الجيزة رقم (٤٦٨) المؤرخ ٢٠١٥/٥/٤ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُخول السادة نائبا المحافظ ورئيس جهاز المتابعة الميدانية ورؤساء الأحياء بمحافظة الجيزة  
بصفتهم الوظيفية - كل في دائرة اختصاصه - صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم  
التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون البناء  
والقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن إشغال الطرق ، وهم :

الوظيفة	الاسم	م
نائب المحافظ للمراكز والمدن	اللواء / أسامة محمود شمعة	١
نائب المحافظ للأحياء	اللواء / علاء حسن الهراس	٢
رئيس جهاز المتابعة الميدانية	الأستاذ / أيمن عبد الله عتريس	٣
<b>رؤساء الأحياء</b>		
رئيس حى العجوزة	لـ / أحمد عبد الرحيم محمد على	٤
رئيس حى الدقى	لـ / جمال عبد المنعم السعيد	٥

الرقم	الاسم	الوظيفة
٦	ل/ إسماعيل عبد الواحد إسماعيل القاضي	رئيس حى الهرم
٧	أ/ أسامة محمد عبد الحميد محمد مصطفى	رئيس حى بولاق الدكور
٨	أ/ تيسير عبد الفتاح محمد إسماعيل	رئيس حى جنوب
٩	أ/ منير أنور محمود حسين	رئيس حى شمال الجيزة
١٠	أ/ أسامة عبد الغنى محمد الملاجرى	رئيس حى العمranية
١١	أ/ على أحمد محمد هيسى	رئيس حى الوراق

#### رؤساء المراكز والمدن

١٢	أ/ محمد شافعى رافت عبد السلام	رئيس مدينة الحوامدية
١٣	أ/ محمد السيد أحمد العطفى	رئيس مدينة البدرشين
١٤	أ/ محمد محمد عبد الفتاح المزين	رئيس مدينة الواحات البحرية
١٥	أ/ أحمد محمد حسين حسن	رئيس مدينة أطفيح
١٦	أ/ محمد محمد حنفى حسن	رئيس مدينة الصف
١٧	أ/ عبد الصمد حلمى عبد الصمد هنيدى	رئيس مدينة كفر غطاطى ومنشأة البكارى
١٨	أ/ محمد عبد الرازق محمد حمد حمدان	رئيس مركز ومنشأة القناطر
١٩	أ/ عبد الظاهر رمضان عبد الظاهر محمد	رئيس مركز ومدينة العياط
٢٠	أ/ خيري أحمد مرسى أحمد	رئيس مدينة كرداسة
٢١	أ/ شفيق جلال حسن ريابة	رئيس مركز ومدينة أبو النمرس
٢٢	أ/ كمال حلمى محمد محمد الله	رئيس مركز ومدينة أوسيم

#### (المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية على نفقة الجهة طالبة القرار ،  
ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠١٥/٦/١٥

وزير العدل

المستشار / أحمد الزند